

الموقف الفلسطيني من التسوية

فيصل حوراني

منذ القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عام ١٩٦٧، يسير العمل العربي المشترك في مجرى عام، عنوانه العريض: البحث عن تسوية. وقد تأكد هذا العنوان حين قبلت غالبية الدول العربية المعنية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي صدر بعد قمة الخرطوم بشهور أو سككت عنه. وسوريا التي رفضت القرار عند صدوره في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، عادت فقبلته، وفق تفسيرها له، في عام ١٩٧١. أما منظمة التحرير التي ترفض إلى الآن قرار مجلس الأمن، فقد تدرج رفضها له من الهجوم عليه وعلى الذين قبلوه، إلى السكوت عنهم، وأيس عنه، إلى الرضى عن مساعي الدول العربية لتسوية الشؤون الخاصة بها على أساسه وتحديد أسباب رفض المنظمة له بكون بنوده لا تتطرق لقضية فلسطين.

فالميل العربي العام، إذن، يتجه نحو التسوية منذ ما بعد عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وإذا صح القول بأن منظمة التحرير، وبعداً قليلاً آخر من الدول العربية البعيدة عن خطوط المجابهة مع إسرائيل، ظلت ترفض التسوية من حيث المبدأ لعدة سنوات لاحقة، فإن الأمر بدأ يختلف منذ عام ١٩٧٤؛ ففي هذا العام أقر المجلس الوطني الفلسطيني، بما يشبه الاجماع، برنامج النقاط العشر، وأظهر، بهذا، الاستعداد الفلسطيني للقبول بسلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية؛ وبعد هذا العام لم يعد رفض العدد القليل من الدول العربية البعيدة لمبدأ التسوية ذا تأثير فعال في مجرى العمل العربي العام.

أما طبيعة التسوية المنشودة، أو الموافق عليها، فقد تنوعت المواقف بشأنها، تنوعت مواقف الأطراف العربية المتعددة، كما تنوع الموقف العربي المشترك. وهذا، أيضاً، حصل تدرج في المطالب؛ فبعد لاءات قمة الخرطوم الثلاث الشهيرة التي عكست، في حينه، إجماعاً عربياً على رفض الاعتراف بإسرائيل والصالح معها وتغريد أي طرف عربي بالحمل، سقطت، أول ما سقطت، لاء الاعتراف حين قبلت مصر والأردن

شؤون فلسطينية، العدد ١٧٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣